الملخص التنفيذي لتقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب في القطاع غير الربحي

2020 - 2024 م

جدول المحتويات

مقدمة 3
فئات المنظمات غير الربحية في ضوء التعريف الوظيفي لمجموعة العمل المالي..... 4
المنظمات غير الربحية في المملكة العربية السعودية 5
المشاركون الرئيسيون في منظومة القطاع غير الربحي 6
خطوات العمل 7
أهداف التقييم القطاعي لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب 7
المنهجية المستخدمة 8
مصادر البيانات 9
نتائج التقييم القطاعي لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب 9
أهم العوامل التي أدت إلى هذا المستوى من الخطر 10
تهديدات تمويل الإرهاب 11
تهديدات غسل الأموال 14
نقاط الضعف المحتملة 15
العوامل المخففة 16
تصنيف مخاطر المنظمات غير الربحية 22
الاستنتاج العام 22

مقدمة

تلعب المنظمات غير الربحية دورًا رئيسيًا من خلال توفير الخدمات الخيرية في جميع أنحاء العالم ومساعدة المحتاجين وخاصة في المناطق النائية. ومن خلال جهودها المستمر في مختلف القطاعات، تدفع المنظمات غير الربحية الابتكار في الحلول الاجتماعية وتعزيز الشعور بالمسؤولية الجماعية بينما تُلهم أيضًا التضامن والمشاركة المدنية وتُساهم في إنشاء مجتمعات حيوية.

أظهرت المملكة العربية السعودية اهتمامًا عاليًا بالدور الأساسي الذي يلعبه القطاع غير الربحي في تعزيز التنمية المجتمعية، حيث يزخر تاريخها بالعمل الخيري المتجذر في ثقافتها وقيمها، ودعمت المملكة منذ فترة طويلة مساهمات المنظمات غير الربحية التي تكمل الجهود الحكومية من خلال معالجة مجموعة واسعة من التحديات الاجتماعية، بدءًا من دعم المحتاجين وتقديم الرعاية الصحية، وصولاً إلى التعليم والاستدامة البيئية.

وبعد صدور نظام الجمعيات والمؤسسات الأهلية عام 2016، شهد القطاع نموًا وتطورًا متماشيًا مع رؤية 2030 لتطوير القطاع غير الربحي بمساهمة متوقعة بنسبة 5٪ في الناتج المحلي الإجمالي للمملكة بحلول عام 2030م.

وفي إطار سعي المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي، على فهم وتحديد وتقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب في القطاع غير الربحي، ولضمان فاعلية الاستراتيجيات والسياسات المتبعة، ووضع تدابير وقائية متلائمة مع مستوى مخاطر القطاع، وتحديد الأولويات، واتخاذ قرارات مبررة في شأن الحد من مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب في القطاع غير الربحي، وضمن الاستعدادات التي يقوم بها المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي لعملية التقييم المتبادل التي ستخضع لها المملكة من قبل مجموعة العمل المالي (فاتف) في المرحلة المقبلة، قام المركز بإجراء تقييم لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب التي قد يتعرض لها القطاع غير الربحي في المملكة ، حيث يُغطي هذا التقييم الفترة الزمنية التالية (2020-2024).

فئات المنظمات غير الربحية في ضوء التعريف الوظيفي لمجموعة العمل المالي

تنصّ التوصية الثامنة لمجموعة العمل المالي على وجوب قيام الدول بتطبيق تدابير التخفيف من مخاطر تمويل الإرهاب على المنظمات غير الربحية التي تقع ضمن التعريف الوظيفي الصادر عن مجموعة (فاتف).

وتعرِّف مجموعة (فاتف) المنظمة غير الربحية بأنها "أي شخص قانوني أو كيان أو ترتيب يُسهم أساساً في تجميع أو إنفاق الأموال لأغراض دينية، أو ثقافية، أو تعليمية، أو اجتماعية، أو أخوية، أو لتولي أنواع أخرى من الأعمال الصالحة." وعليه، فلا تخضع جميع المنظمات غير الربحية أو الخيرية في المملكة لمتطلبات مجموعة العمل المالي، وإنما فقط تلك التي تستوفي هذا التعريف. ويوضح الرسم البياني الوارد في دليل مجموعة (فاتف) نطاق التطبيق.

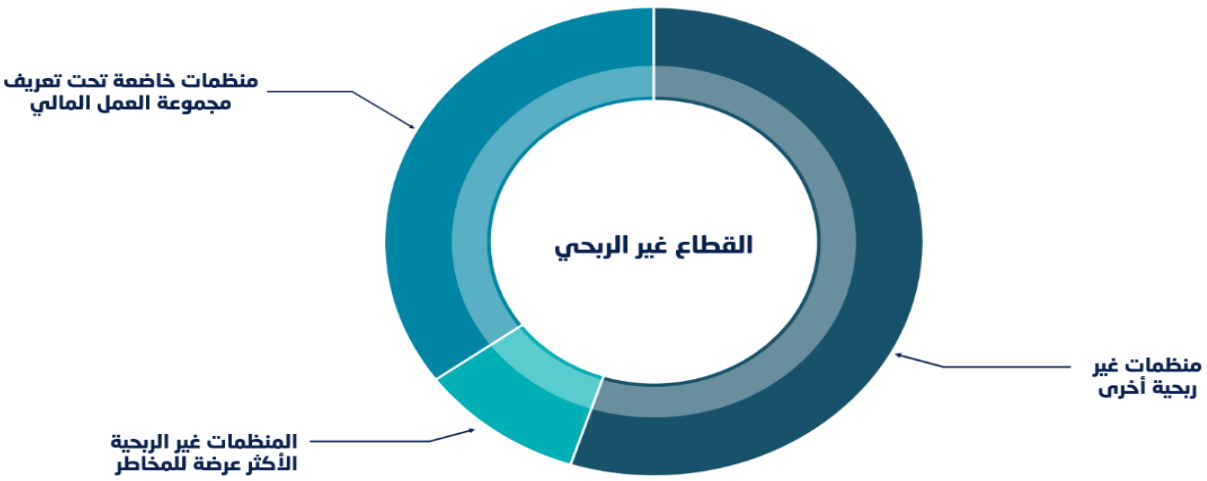

تتوزع المنظمات غير الربحية في المملكة على عدة فئات رئيسية هي: الجمعيات الأهلية، والمؤسسات الأهلية، والصناديق العائلية، والمؤسسات المُنشأة بأمر ملكي، والجمعيات التعاونية، والأندية الرياضية، والمواقع الثقافية، والأثرية. بالإضافة إلى عدة فئات أخرى مثل الشركات غير الربحية، جمعيات الملاك، الجامعات والمدارس غير الربحية وأندية الهواة، الجمعيات العلمية، جمعيات التخصصات الصحية، الجمعيات العلمية، جمعيات التخصصات الصحية، الهيئات المهنية والغرف التجارية.

وبناءً على ما سبق، فإن جميع أنواع المنظمات غير الربحية في المملكة العربية السعودية – التي تستوفي التعريف الوظيفي الذي وضعته مجموعة (فاتف) لمصطلح *"المنظمة غير الربحية"* تشمل 4,688 جمعية أهلية، و445 مؤسسة أهلية، و618 صندوقًا عائليًا – وبالتالي، فإن هذه المنظمات البالغ عددها 5,751 منظمة هي التي تندرج تحت تعريف مجموعة (فاتف).

المنظمات غير الربحية في المملكة العربية السعودية

تشير إحصائيات عام 2024م، إلى وجود 4,688 جمعية أهلية، مقارنة بـ 445 مؤسسة أهلية فقط، مما يعكس فرقًا ملحوظًا، بالإضافة إلى ذلك ارتفع عدد الصناديق العائلية إلى 618، وتظهر هذه البيانات الحضور الكبير للجمعيات الأهلية، ويرجع ذلك في المقام الأول إلى قدرتها على جمع الأموال من خارج الجهات المانحة الأصلية.

وتتواجد أغلبية المنظمات غير الربحية في مدينة الرياض، وتمثل 27,72% من إجمالي المنظمات غير الربحية، وتأتي مكة في المرتبة الثانية بعد الرياض من حيث عدد المنظمات غير الربحية، وتمثل 18,14% من الإجمالي. حيث إن مكانة الرياض - باعتبارها العاصمة والمركز الاقتصادي الرائد للبلاد - يجعلها سبباً في زيادة عدد المنظمات غير الربحية. ومن جانب آخر، فإن منطقتي الرياض ومكة المُكرمة تُعدان أكثر منطقتين في المملكة من ناحية الكثافة السكانية، حيث يشكل عدد سكان هاتين المنطقتين حوالي 52% من

إجمالي سكان المملكة، كما أنهما من بين المناطق الرئيسية الأولى في المملكة من حيث دخل الأسرة.

كما أن المنظمات غير الربحية داخل المملكة لديها مشاركة محدودة في الأنشطة الدولية. ولمزاولة أنشطة خارج المملكة، يجب على المنظمات غير الربحية المرور عبر مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية والحصول على ترخيص، ومع ذلك، من بين إحدى عشرة منظمة غير ربحية مؤهلة للعمل بالخارج، شاركت اثنتان فقط في مثل هذه الأنشطة في عام 2022م . وتعاونت هاتان المنظمتان مع مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية في أربعة مشاريع، تُركز في المقام الأول على المساعدة الطبية.

المشاركون الرئيسيون في منظومة القطاع غير الربحي

يعتبر القطاع غير الربحي نظامًا ديناميكيًا يتزايد من خلال مشاركة مختلف أصحاب المصلحة في مجالات متنوعة مثل تنفيذ البرامج، وجمع الأموال، والدعوة، والحوكمة. يلعب أصحاب المصلحة الآخرون ذوو الصلة دورًا رئيسيًا في قيادة التغيير الإيجابيّ وتحقيق تأثير ملموس في المجتمعات من خلال تعزيز وتشجيع القطاع بأكمله من خلال تقديم الدعم (مثل الدعم الإداري والمالي) والإشراف على أنشطته على المستوى المحلي والدولي.

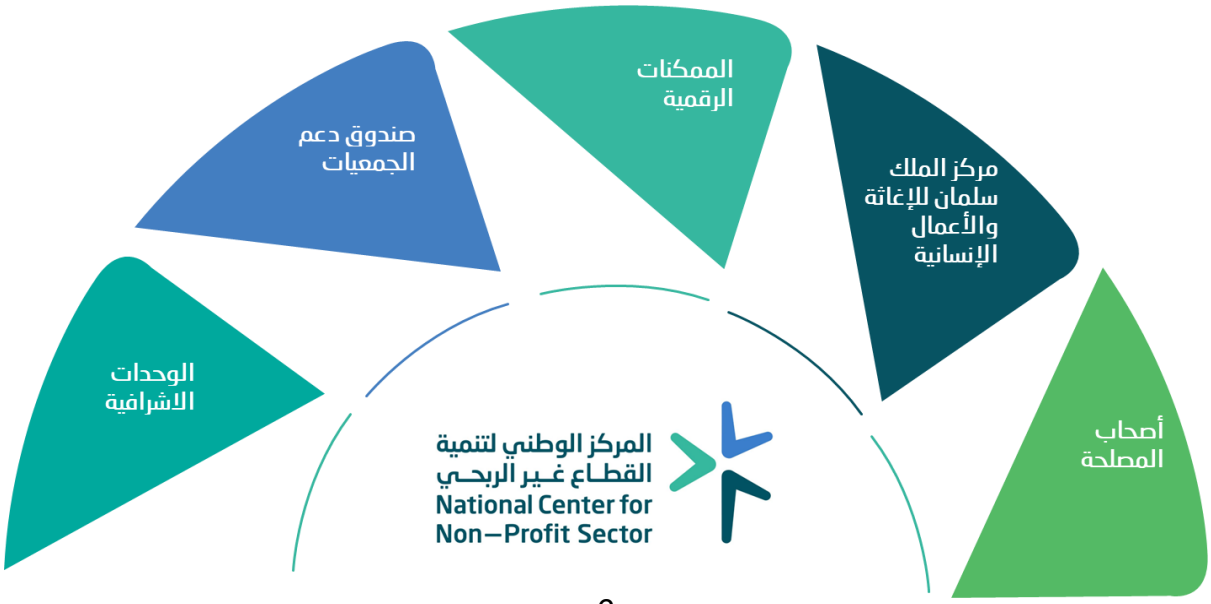

خطوات العمل

استناداً لما ورد في التوصية الثامنة من توصيات مجموعة (فاتف) والمذكرة التفسيرية التابعة لها، والتي نصت على أنه *"ينبغي على الدول أن تحدد المنظمات غير الربحية التي تندرج ضمن تعريف مجموعة العمل المالي، وتقييم مخاطر إساءة استخدامها في تمويل الإرهاب"* ، حيث بدأ الفريق أولى خطواته بتشكيل فريق فني من المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي، وقام الفريق بوضع خطة عمل تتضمن المراحل والمهام والجدول الزمني لعملية تقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب القطاعي، كما قام ببناء وتصميم نماذج استبيان كمية ونوعية لجمع البيانات والمعلومات المختلفة من كافة أصحاب المصلحة الداخليين/ والخارجيين، إضافة إلى عقد اجتماعات ثنائية مع أصحاب الخبرة في الإدارات الداخلية بالمركز والجهات الخارجية ذات العلاقة، علاوة على الاستعانة بالمصادر المفتوحة لضمان تحقيق النتائج المرجوة من عملية التقييم. وتضمنت الجهات الخارجية التي تمت مشاركة نماذج الاستبيانات/ أو عقد اجتماعات ثنائية معها الجهات التالية (رئاسة أمن الدولة ممثلة في المديرية العامة للمباحث والإدارة العامة للتحريات المالية، والنيابة العامة، والبنك المركزي السعودي، ومركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية، ومنصة إحسان)، ومن ثم قام الفريق بتحليل الإجابات والمعلومات المتوفرة، وتم العمل على مسودة التقرير النهائي، وتمت مشاركة نتائج التقييم مع الجهات ذات العلاقة، تمهيداً لنشر نتائج التقييم مع منظمات القطاع .

أهداف التقييم القطاعي لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب

إن الهدف الرئيسي من إجراء عملية التقييم القطاعي لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب هو فهم تهديدات غسل الأموال وتمويل الإرهاب التي قد يواجهها القطاع غير الربحي، وضمان دقة التدابير الإشرافية وتوازنها مع مستوى مخاطر القطاع التي تم تحديدها في عملية التقييم، للاستفادة من الموارد المتاحة لدى المركز واستخدامها بشكل فعال، وكذلك وضع الإجراءات اللازمة لخفض المخاطر.

وبشكل أساسي تهدف عملية التقييم القطاعي لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب إلى الأهداف التالية:

1) تقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب في القطاع غير الربحي.
2) التعرف على التهديدات القطاعية.
3) تقييم فعالية التدابير الوقائية.
4) تحديد الأولويات لتقليل المخاطر.
5) تخفيف الأعباء التنظيمية والرقابية عن الفئات الأقل عرضة للمخاطر داخل القطاع.

المنهجية المستخدمة

تتوافق المنهجية المطبقة في هذا التقييم مع معايير مجموعة (فاتف) التي تأخذ في الاعتبار ثلاثة مكونات رئيسية: التهديدات - نقاط الضعف - العوامل المخففة. وتتمثل الخطوة الأولى في منهجية التقييم في تحديد احتمالية حدوث أنشطة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في القطاع غير الربحي، أخذاً في الاعتبار التهديدات ونقاط الضعف، ومن ثم يتم احتساب المخاطر الكامنة من خلال النظر في كل من الاحتمالية وتأثيرها المحتمل على القطاع، وذلك قبل تنفيذ التدابير المخففة، حيث توفر هذه المرحلة فهمًا للمخاطر الكامنة على مستوى القطاع غير الربحي.

وتتمثل الخطوة الثانية في المنهجية في تحديد العوامل المخففة وتقييمها بشكل فعّال. حيث يتضمن تخفيف المخاطر تطوير وتنفيذ ضوابط تهدف إلى إدارة المخاطر المحددة، وتقدير العوامل المخففة التي يتم تطبيقها من قبل المركز فيما يتعلق بجميع أنواع المنظمات غير الربحية، والتي تساعد على تقليل تأثير المخاطر الكامنة التي تم تسليط الضوء عليها سابقًا.

وأخيراً، وبناءً على نتائج تقييم المكونات الثلاثة المشار إليها أعلاه، يتم تقدير درجة الخطر لكل شكل من أشكال المنظمات غير الربحية، وذلك من خلال عملية حسابية لقياس المخاطر الكامنة (الاحتمالية، التبعات)، ومن ثم دمج الناتج مع العوامل المخففة لخفض تلك المخاطر.

مصادر البيانات

لإجراء عملية تقييم المخاطر، تم الاعتماد على البيانات الكمية والنوعية من مصادر أولية وثانوية، وتم الحصول على تلك البيانات والمعلومات من الإحصاءات والمعلومات المقدمة من أصحاب المصلحة داخل المركز والجهات ذات العلاقة، إضافة إلى الاستعانة بالمصادر المفتوحة، حيث تم جمع وحصر البيانات الكمية والنوعية من خلال استبيانات تمت مشاركتها مع أصحاب المصلحة، وإقامة ورش عمل واجتماعات ثنائية مع أصحاب المصلحة بناءً على صلتهم في القطاع غير الربحي، بالإضافة إلى آراء الخبراء في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

نتائج التقييم القطاعي لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب

سجلت الجمعيات الأهلية مستوى مخاطر **(منخفض)**. وأظهرت المؤسسات الأهلية والصناديق العائلية مستوى مخاطر **(منخفض جداً)**.

هذا التقييم تم بناءً على التقييمات الفرعية لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب حسب نوع كل كيان وذلك بالتفصيل التالي:

تصنيفات تمويل الإرهاب		المخاطر الكامنة	العوامل المخففة	المخاطر المتبقية	تصنيف المخاطر المتبقية
القطاع غير الربحي	الجمعيات الأهلية	3.07	0.86	2.21	منخفض
	المؤسسات الأهلية	1.23	0.86	0.37	منخفض جدا
	الصناديق العائلية	1.17	0.86	0.31	منخفض جدا

الجدول رقم 1: المخاطر المتبقية لتمويل الإرهاب

تصنيفات غسل الأموال		المخاطر الكامنة	العوامل المخففة	المخاطر المتبقية	تصنيف المخاطر المتبقية
القطاع غير الربحي	الجمعيات الأهلية	2.91	0.86	2.05	منخفض
	المؤسسات الأهلية	1.17	0.86	0.31	منخفض جدا
	الصناديق العائلية	1.10	0.86	0.24	منخفض جدا

الجدول رقم 2: المخاطر المتبقية لغسل الأموال

تُظهر الجمعيات الأهلية أعلى المخاطر المتبقية ويرجع ذلك في المقام الأول إلى زيادة نقاط الضعف لديها مقارنة بأنواع المنظمات غير الربحية الأخرى، ومن أهم تلك النقاط أن الجمعيات الأهلية موجودة على نِطاق واسع في المملكة، كما أن آليات التمويل لديها - بما يشمل قبول التبرعات

العينية - تشكل نقطة ضعف، بالإضافة إلى تحويل المبالغ المالية للمستفيدين، وتأخر أغلب الجمعيات الأهلية برفع قوائمها المالية للمركز وعدم تحديث المعلومات بالوقت المناسب.

وعلى عكس ذلك، أظهرت المؤسسات الأهلية والصناديق العائلية نقاط ضعف أقل بكثير من تلك المحددة للجمعيات الأهلية؛ ويرجع ذلك إلى المتطلبات المتعلقة بآليات التمويل، حيث إن الأصل في للمؤسسات الأهلية أنه لا يحق جمع التبرعات إلا في حالات استثنائية بعد موافقة المركز، وأما الصناديق العائلية فلا يحق لها الجمع قطعاً. وذلك يحد من نقاط الضعف وبالتالي تقليل المخاطر المتبقية المرتبطة بهذه بالمؤسسات الأهلية والصناديق العائلية.

وبشكلٍ عام، تعود أسباب هذا المستوى من مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب التي قد يتعرض لها القطاع غير الربحي، إلى عدم وجود حالات مرتبطة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب مسجلة أو تم الإبلاغ عنها في الأعوام من 2020 إلى 2024م داخل القطاع غير الربحي، إضافة إلى تنفيذ إجراءات وضوابط هامة، بما في ذلك إصدار لوائح محددة للمنظمات غير الربحية، ساهمت في حماية القطاع غير الربحي من الاستغلال، علاوة على أن ممارسة الأنشطة الخيرية خارج المملكة العربية السعودية تتم حصراً من خلال مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية.

أهم العوامل التي أدت إلى هذا المستوى من الخطر

أظهرت عملية التقييم عددًا من عوامل الخطر، وكانت أبرز عوامل الخطر على النحو التالي:

1) الاعتماد بشكل كبير جداً على القنوات البنكية الرسمية في كافة المعاملات المالية، بما في ذلك جمع وصرف التبرعات.
2) محدودية ممارسة المنظمات غير الربحية للأنشطة الدولية.
3) وجود إطار إشرافي ورقابي فعّال على المنظمات غير الربحية.
4) عدم وجود حالات مرتبطة بتمويل الإرهاب داخل القطاع غير الربحي.

تهديدات تمويل الإرهاب

تم تقييم مستوى التهديد المرتبط *"بانخراط موظفي المنظمات غير الربحية أو الممثلين أو الشركاء في أيديولوجيات التطرف أو الدعاية أو دعم تمويل" الأنشطة الإرهابية أو الارتباط بها"* بأنه **(منخفض)**، حيث يخضع الممثلون والمديرون والأشخاص المرخصون لفحص أمني من قبل الجهات المختصة لضمان عدم تورط هؤلاء الأفراد في أي أعمال غير مشروعة، مما يُعزز من نزاهة المشاركين في القطاع ويقلل من مخاطر سوء الاستخدام. في حين تم تقييم مستوى التهديد المرتبط *"بإساءة استخدام المنظمات غير الربحية وهياكلها المالية لتحويل الأموال إلى دول أخرى ذات مخاطر عالية واستغلال التبرعات العينية لدعم كيان إرهابي أو الأنشطة ذات الصلة"* بأنه **(منخفض جداً)**، حيث يتولى مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية الإشراف على جميع عمليات ومدفوعات التبرعات الخارجية، مما يساهم بشكل كبير في تقليل احتمالية استخدام هذه الأموال لدعم الجماعات الإرهابية أو نشر الأيديولوجيات الإرهابية في الخارج. كما أنه في بعض الحالات التي يُسمح فيها للجمعية أو المؤسسة الأهلية بإرسال حوالات مالية إلى الخارج سواءً لأغراض تشغيلية أو تبرعات، فإنه يتعين على المنظمة غير الربحية أخذ موافقة المركز قبل السماح بإرسال تلك الحوالات. وأما فيما يتعلق *باستغلال التبرعات العينية*، فإن تقييم التبرعات العينية يتم بمساعدة خبراء المحاسبة المعتمدين لضمان دقة التقارير. ويتم توثيق التقييم في البيانات المالية للمنظمات غير الربحية، مما يعزز الشفافية ويقدم معلومات دقيقة حول قيمة هذه المساهمات، وجميع هذه الإجراءات تعمل معاً على تقليل احتمالات سوء استخدامها لأغراض غير المشروعة. وفي تقييم مستوى التهديد المرتبط *"باستخدام مباني المنظمات غير الربحية كغطاء للأنشطة الإجرامية أو الأنشطة غير المشروعة"* فيتضح أنه (**منخفض جدًا**)، لا سيما وأن المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي يقوم بتنفيذ عمليات تفتيش ميدانية تعتمد على نهج قائم على المخاطر، بهدف ضمان الامتثال لمعايير الحوكمة ومعايير مكافحة غسل الأموال وتمويل

الإرهاب. أما فيما يتعلق بمستوى التهديد المرتبط *"باستحواذ أو اندماج المنظمات غير الربحية مع منظمة أخرى لدعم منظمة إرهابية أو الأنشطة ذات الصلة أو انتماء المنظمات غير الربحية إلى أي منظمة إرهابية"* فتم تقييمه على أنه **(منخفض جدًا)**، حيث يشترط الحصول على موافقة المركز لأي اندماج أو استحواذ أو نقل للأصول بين المنظمات غير الربحية، مما يضمن مراقبته وإشرافه بشكل دقيق. في حين تم تقييم مستوى التهديد المرتبط *"بالتعامل مع المنظمات الإرهابية في المناطق التي تسيطر عليها، على سبيل المثال من خلال دفع الرشاوى أو إبرام العقود للسماح لها بتقديم المساعدات الإنسانية"* على أنه **(منخفض جداً)**. حيث يتولى مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية الإشراف على التبرعات والأنشطة الخارجية التي تقدمها المنظمات غير الربحية، مما يقلل بشكل كبير من احتمال تعاون هذه المنظمات مع أطراف ثالثة غير موثوق بها. وتم تقييم التهديد المرتبط *"باستغلال الأموال لتجنيد أعضاء التنظيمات الإرهابية ونشر دعاية المتطرفين"* على أنه **(منخفض جداً)**، حيث إنه بالرغم من عدم توفر عمليات فحص مناسبة لتقييم موظفي المنظمات غير الربحية، إلا أن هناك إجراءات قائمة تتمثل في القيام بمسح أمني على أعضاء مجلس الإدارة والأمناء وكذلك الموظفون القياديون بهذه المنظمات، كما يقوم المركز والوحدات الإشرافية بتنفيذ فحص ميداني لجميع المنظمات غير الربحية لجمع المعلومات من خلال التفاعل مع أصحاب المصلحة في تلك المنظمات، والتحقق من شرعية العمليات، والوصول لتصور حول أي مخاطر أو سوء استخدام محتمل. وفيما يتعلق بالإعلانات، يتم مراقبة هذه الأنشطة من قبل المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي، كما أصدرت المملكة مجموعة من المبادئ التوجيهية الخاصة بالتغطية الإعلامية والمحتوى، التي تهدف إلى منع تشجيع الرسائل المضللة التي تخدم أجندة المتطرفين وتروّج للتنظيمات الإرهابية. وفيما يتعلق بتقييم التهديد المرتبط *"باستخدام منظمة غير ربحية كغطاء لتمويل الإرهاب "* تم تقييمه إلى أنه **(منخفض جداً)** حيث يُطلب من المنظمات غير الربحية التي ترغب في الاستفادة من المساعدات والمنح

الحكومية تحقيق درجة عالية من الحوكمة والامتثال، بالإضافة إلى تقديم خطة برنامج محدد مسبقاً ليتم أخذه بعين الاعتبار حال دراسة طلب الدعم، كما يجب أن تكون هذه البرامج متوافقة مع المهام والأهداف العامة للمنظمات غير الربحية. وفيما يتعلق بجمع الأموال من العامّة، يتعين على المنظمات غير الربحية الحصول على ترخيص وإعلان حملة جمع الأموال وفقاً لمجموعة من المتطلبات المحددة في إرشادات المركز والأنظمة واللوائح المعمول بها. وفيما يتعلق بالتهديد المرتبط *"بتأسيس منظمات غير ربحية أو انتحال صفة منظمة غير ربحية شرعية احتيالية بغرض جمع التبرعات لتمويل الإرهاب"* تم تقييمه على أنه **(منخفض جدًا)**. حيث يقوم مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية بتقديم المساعدة الإنسانية للبلدان المحتاجة سواء بسبب الكوارث الطبيعية أو أنواع أخرى من المخاطر. وبالتالي، يساهم مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية في تقليل احتمالية تشكيل منظمات غير ربحية احتيالية في أوقات الكوارث. وهناك أيضاً مخاطر تتعلق بانتحال شخصيات من منظمات غير ربحية لجمع التبرعات لأهداف غير مشروعة، فيلعب المركز العالمي لمكافحة الفكر المتطرف (اعتدال)، دورًا حيويًا في مراقبة وتتبع حملات التبرعات غير الرسمية التي ينظمها الأفراد عبر المواقع الإلكترونية، بما في ذلك الأفراد الذين ينتحلون صفة منظمة غير ربحية شرعية لجمع التبرعات، كما يحيل الحالات المشبوهة إلى الجهات المختصة لإجراء المزيد من التحقيقات. أما فيما يتعلق بالتهديد المرتبط *"باستخدام الممتلكات المشتراة أو المؤجرة من قبل منظمة غير ربحية بطريقة تتعارض مع رسالتها"* فقد تم تقييمه على أنه **(منخفض جدًا)**، وذلك من خلال الزيارات الميدانية التي يقوم بها فريق المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي والجهات الإشرافية الفنية، حيث يتمتع المشرفون بالقدرة على تحديد ما إذا كان يُساء استخدام أصول المنظمات غير الربحية أو تُستغل لأغراض لا تتوافق مع مهمتها الأساسية. ويتعين على المنظمات غير الربحية تقديم بيانات مالية مدققة سنوياً، تعكس الأصول

التي تمتلكها أو تستأجرها أو تستخدمها، مما يساعد في تحليل البيانات المالية من قِبل المركز للكشف عن أي مؤشرات اشتباه.

تهديدات غسل الأموال

تم تقييم مستوى التهديد المرتبط " باستهداف المنظمات غير الربحية من قبل الجماعات المنظمة للجريمة لأغراض غسل الأموال وكواجهة لأعمالهم غير المشروعة (على سبيل المثال، من خلال قبول تبرعات من مصادر مجهولة)" بأنه (**منخفض جدًا**)، وذلك في ظل ما نص عليه نظام جمع التبرعات من ضوابط تضمن التزام الجهات المرخَّص لها بجمع التبرعات من خلال حساباتها البنكية المعتمدة، أو عبر الحوالات المالية من خلال القنوات الإلكترونية، أو من خلال الشيكات المودعة في حساباتها البنكية، مع حظر تلقي التبرعات النقدية أو التبرعات من خارج المملكة دون موافقة الجهة المرخِّصة، وفقاً للآلية التي تحددها اللائحة. في حين تم تقييم مستوى التهديد المرتبط "بسوء استخدام المنظمات غير الربحية من قبل أفراد / مجموعات محلية لأغراض غسل الأموال الناتجة عن الجرائم الأصلية "بأنه (**منخفض جدًا**)، حيث توضح نتائج التقييم الوطني للمخاطر أن مخاطر غسل الأموال في قطاع المنظمات غير الربحية منخفضة للغاية. ويعزز ذلك وجود مدقق حسابات خارجي ضماناً بأن البيانات المالية المقدمة تمثل الوضع المالي الفعلي للمنظمة، إلى جانب تعيين مسؤول التزام على مستوى الإدارة العليا وتحديد أدواره ومهامه الوظيفية. وفي حال اكتشاف أي معاملة مشبوهة أو علامات حمراء، يكون من مسؤوليته واجب الإبلاغ عنه إلى الإدارة العامة للتحريات المالية برئاسة أمن الدولة. أما فيما يتعلق بمستوى التهديد المرتبط "بسوء استخدام المنظمات غير الربحية من قبل أفراد / مجموعات أجنبية لأغراض غسل الأموال الناتجة عن الجرائم الأصلية" تم تقييمه على أنه (**منخفض جدًا**)، حيث يقتصر تشكيل المنظمات غير الربحية على المواطنين السعوديين، وبالتالي يحد ذلك من إمكانية قيام الأجانب بإنشاء منظمات غير ربحية وهمية لغرض غسل الأموال أو غيرها من الأنشطة غير المشروعة، وبلغت

نسبة توطين الموظفين في قطاع المنظمات غير الربحية 61% من إجمالي الموظفين وذلك يقلل من التعرض للمخاطر الخارجية. وإضافة إلى ما سبق من تهديدات، فقد تم تقييم مستوى التهديد المرتبط "بإخفاء النشاط الحقيقي للمنظمة غير الربحية " على أنه (**منخفض جدًا**)، حيث يجب على المنظمات غير الربحية تقديم طلب التسجيل من خلال البوابة الإلكترونية، الأمر الذي يساعد على منع المنظمات غير الربحية من توسيع مجال عملها خارج النطاق المحدد حال طلب التأسيس. وبناءً على ذلك، يتم تعيين الوحدات الإشرافية بناءً على مجال عمل المنظمة، مما يوفر إشرافاً فنياً، ويقوم المركز بمراجعة البيانات المالية المدققة المقدمة من المنظمات غير الربحية بانتظام والتي يجب أن تتماشى مع الترخيص الممنوح والنشاط المعلن.

نقاط الضعف المحتملة

وفقاً لما خلص إليه التقييم القطاعي لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب، فيظهر أن أبرز نقاط الضعف هي التالي:

1) آليات التمويل، ففي حين توجد متطلبات محددة للترخيص والترويج لجمع التبرعات، إلا أن مستوى وعي الجمعيات الأهلية عن الإجراءات اللازمة للحصول على ترخيص جمع التبرعات لا زال منخفضاً، فضلاً عن إجراءات التعاقد مع أطراف ثالثة لذات الغرض، وكلها مجتمعة تُشكل أحد أوجه القصور التي تُعاني منها المنظمات غير الربحية.

2) صعوبة الرقابة على التبرعات العينية قد تؤدي إلى إمكانية تحويل السلع العينية إلى أموال. ويزداد هذا الخطر مع احتمال استخدام سلع ذات غرض مزدوج. كما يمكن لغاسلي الأموال شراء سلع عينية بأموال غير مشروعة والتبرع بها، ثم بيعها لتحويلها إلى أموال تبدو مشروعة.

3) التأخر في رفع القوائم المالية الخاصة بالمنظمات غير الربحية أو عدم الإفصاح عنها، يؤدي إلى صعوبة في مراجعتها والتأكد من سلامتها

وعدم ارتباطها بأي مخاطر ذات صلة بغسل الأموال أو تمويل الإرهاب، مما قد يؤدي الى ارتفاع درجة المخاطر.

4) لا تمنع الأطر النظامية ذات العلاقة أن يكون أحد أعضاء مجلس الإدارة أو مجلس الأمناء شخصًا اعتباريًا، وذلك يؤدي إلى ارتفاع درجة المخاطر، لا سيما وأن التغذية الراجعة من مختلف أصحاب المصلحة داخل المركز أكدت عدم توفر إجراءات فعّالة تُلزم الجمعيات الأهلية بتحديث معلوماتها بالوقت المناسب.

5) أثناء مراجعة الأنظمة واللوائح ذات الصلة بالمنظمات، لوحظ عدم وجود متطلبات للتحقق من المستفيد الحقيقي، الأمر الذي يتطلب إلزام المنظمات بجمع المعلومات حول المستفيدين الحقيقيين والحفاظ عليها بشكل منهجي من خلال نصوص نظامية إلزامية.

العوامل المخففة

1- إطار الضوابط الفعالة

أ- تتضمن المتطلبات التنظيمية للقطاع عدة عوامل:

- **الترخيص والتسجيل - متطلبات تجديد الترخيص/التسجيل**

يُعد الترخيص الوثيقة الرسمية التي تُمنح للمنظمة غير الربحية حديثة التأسيس، مما يُكسبها شخصيتها الاعتبارية ويُشكل هويتها القانونية. ويتضمن الترخيص معلومات أساسية عن المنظمة، مثل اسمها، وعنوانها، وأهدافها. ولا يُسمح للمنظمات بمباشرة أنشطتها إلا بعد استيفاء الموافقات اللازمة من الجهات المختصة. أما المنظمات التي تعتزم العمل خارج المملكة، فيجب عليها الحصول على موافقة مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية، ولكن لا توجد أي إجراءات أو آليات واضحة للتحقق من مدى استجابة الجمعيات والمؤسسات الأهلية للمتطلبات المرتبطة بتجديد الترخيص في حال الجمعيات أو المؤسسات الأهلية القائمة.

- **ترخيص التبرعات**

وفقًا للوائح والأنظمة المعمول بها، يختص المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي بإصدار ومنح تراخيص جمع التبرعات للمنظمات الراغبة في ممارسة هذا النشاط، وذلك وفق معايير محددة تشمل تحديد الفئة المستهدفة، والمبلغ المراد جمعه، وخطة الصرف، إلى جانب الحصول على موافقة الجهة المشرفة فنيًا. كما تُلزم المنظمات الراغبة في جمع التبرعات - سواء كانت نقدية أو عينية - بالحصول على ترخيص مسبق من المركز قبل البدء في تنفيذ حملات جمع التبرعات. ولتحقيق أهداف المركز في حوكمة التبرعات، تم إطلاق حملة تبرع بأمان، وهي خدمه يقدمها المركز تُتيح للمتبرع التحقق من بيانات الكيان، وبيانات ترخيص التبرع، وقائمة البرامج والأنشطة، بالإضافة إلى معلومات تفصيلية إضافية عن الكيان والتراخيص التي يمتلكها، وذلك من خلال رمز استجابة سريع في (QR Code) حيث يتعين على الجمعية التي ترغب في جمع تبرعات بوضعها في إعلاناتها. ويهدف ذلك إلى بناء ثقة المتبرعين، والتأكد من مصارف التبرعات، والتأكد من سريان ترخيص جمع التبرعات، والحصول على بيانات الجمعية وبرامجها.

- **متطلبات أخرى/ إجراءات النزاهة والملائمة**

في إطار الإجراءات التي تعزز النزاهة والملاءمة يَطلب المركز من الجهات المختصة إجراء فحص أمني على أعضاء مجلس الإدارة ومجلس الأمناء، كما يعمل المركز على نموذج الملاءمة والنزاهة، والذي يعزز من الملاءمة والنزاهة في إجراءات تعيين منسوبي المنظمات غير الربحية.

- **متطلبات الهيئات ذاتية التنظيم**

يمكن لمجلسي الجمعيات/المؤسسات الأهلية المساهمة في تطوير وتنفيذ آليات التنظيم الذاتي داخل القطاع، بهدف توحيد الجهود وتعزيز التعاون بين المنظمات والجهات الإشرافية والرقابية، فضلاً عن تقديم التوصيات والمقترحات للجهات التنظيمية، مما يساهم في تلبية احتياجات القطاع وتعزيز دوره وحمايته، باعتبارها منظمات ذاتية التنظيم.

ب-متطلبات الحوكمة والامتثال

- **متطلبات التدقيق المستقل**

وفقاً للوائح والأنظمة المعمول بها، تشمل مهام ومسؤوليات مجلس الإدارة ومجلس الأمناء الإشراف على إدارة الحسابات المصرفية والممتلكات والأموال، وتقديم البيانات المالية إلى المركز، وإعداد التقارير الدورية، بالإضافة إلى تدقيق البيانات المالية من قِبل مدقق حسابات خارجي معتمد. وتُسهم هذه الإجراءات في تعزيز الامتثال للمعايير المالية المعتمدة، مما يرفع مستوى السلامة المالية داخل المنظمة ويعزز موثوقيتها وشفافيتها.

2/القدرات الإشرافية

أ- قدرات الجهة الإشرافية

- **وجود مكتب إنفاذ ومراقبة متخصص ومفوض لدى الجهة الإشرافية**

تعمل الإدارة العامة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ضمن هيكل المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي، حيث تشرف على القطاع وفقاً للأطر المحددة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وتتكون الإدارة العامة من إدارتين رئيسيتين هما: إدارة سياسات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وإدارة الإشراف على مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، حيث تقوم الإدارة المعنية بتنفيذ كافة المهام والاختصاصات ذات الصلة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، بما في ذلك إجراء تقييم للمخاطر على المستوى القطاعي وتقييم مخاطر على مستوى كل منظمة غير ربحية، بهدف تبني النهج القائم على المخاطر في تنفيذ العمليات الإشرافية والرقابية، كما تعمل على تطوير الوثائق والأدوات والضوابط اللازم للتعامل مع المخاطر بشكل فعال، بالإضافة الى التنسيق مع العديد من الجهات المختصة في المملكة من أجل التعاون وتبادل المعلومات.

- **وجود الموارد المناسبة لدى الجهة الإشرافية**

تعمل الإدارة العامة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في الوقت الحالي على زيادة فريق العمل لديها لتمكينها من الإشراف المبني على المخاطر، وتنفيذ المهام الأساسية مثل عمليات التفتيش والتحقيقات والخطط التصحيحية، وتهدف هذه الإجراءات إلى التركيز على المجالات الأكثر خطورة، وتفادي أي آثار سلبية غير مقصودة على أنشطة المنظمات غير الربحية.

ب. المراقبة / التفتيش

- **إجراء تقييمات دورية للمخاطر التي يتعرض لها القطاع**

تقوم الإدارة العامة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بإجراء تقييم للمخاطر لغسل الأموال وتمويل الإرهاب على المستوى القطاعي، كما تقوم كذلك بإجراء تقييمات دورية لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب على مستوى المنظمات غير الربحية وذلك من خلال وضع مؤشرات خطر رئيسة وفرعية للجمعيات والمؤسسات الأهلية والصناديق العائلية (المخاطر الكامنة)، وتحديد الضوابط والإجراءات الداخلية المناسبة لخفض تلك المخاطر (المخاطر المتبقية) وقياس مدى التأثير المحتمل من استغلال أي منهم لأغراض غير مشروعة، مع مراعاة تحديد أوزان نسبية لمؤشرات الخطر الرئيسية والفرعية، بناءً على درجة التأثير للمعايير التي تم تحديدها، كما يتم وضع أوزان نسبية للضوابط والإجراءات الداخلية المطبقة من قبل الجمعيات والمؤسسات الأهلية.

- **القيام بمراقبة مستمرة للقطاع**

يقوم المركز بمراقبة المنظمات من خلال الفحص المكتبي والميداني وفقاً للنهج القائم على المخاطر، بما يضمن التزام المنظمات غير الربحية بالالتزام بتطبيق متطلبات الحوكمة من خلال عمليات التقييم الذاتي للتأكد من مدى التزامها بتحقيق المتطلبات النظامية، وهي تتكون من

ثلاثة معايير رئيسية: 1- معيار الامتثال والالتزام (يقيس مدى امتثال المنظمة للأنظمة واللوائح).

2- معيار الشفافية والإفصاح (يقيس مدى استعداد المنظمة لنشر المعلومات).

3- معيار السلامة المالية (يقيس أداء المنظمة من خلال الكفاءة – والاستدامة – وكفاءة التنظيم المالي).

يقوم المركز بمراقبة إعلانات جمع التبرعات والتحقق من مدى التزام المنظمات غير الربحية بالأنظمة ذات العلاقة، والتواصل مع الجهات المختصة في حال رصد أي مخالفات أو شبهات جنائية بشأن ذلك. أما بالنسبة إلى الوحدات الإشرافية، فهي مكلفة بالإشراف الفني على المنظمات التي تقع ضمن اختصاصها وتعمل على إبلاغ المركز بحالات عدم الامتثال على الفور.

- **القيام بالرقابة الميدانية (On site) على أساس النهج القائم على المخاطر/ القيام بالرقابة المكتبية (Offsite) على أساس النهج القائم على المخاطر**

يتم إجراء عمليات الفحص المكتبي والميداني على أساس المخاطر، وهناك ثلاثة أنواع من عمليات التفتيش التي تتم على المنظمات غير الربحية: زيارات الحوكمة - زيارات تفتيشية تقوم بها فرق مشتركة من قطاع الحوكمة - الزيارات المخصصة التي تتم استجابة لإخطارات أو توجيهات محددة. زيارات الحوكمة التي تقوم بها أطراف أخرى نيابةً عن الإدارة العامة، تتبع نهجًا قائمًا على المخاطر، وعوامل الخطر التي يتم الاعتماد عليها في اختيار المنظمات غير الربحية تتمثل في: مصادر الإيرادات، ووجود بلاغات. ومن أبرز الملاحظات المتكررة في عمليات الفحص السابقة عدم التقيد بالإجراءات النظامية لعقد اجتماعات الجمعية العمومية وعدم تحديث اللوائح الأساسية بالإضافة إلى عدم رفع القوائم المالية خلال المدة المحددة نظاماً. ومع ذلك، لا يوجد حاليًا أي إجراء ثابت لإجراء فحص شامل والتحقق من الفعالية التشغيلية وممارسات الإدارة الخاصة بالمنظمات غير الربحية. وبالتالي، فإن استجابة المنظمات غير الربحية لكل

من الاستبيانات الخارجية والداخلية قد تفتقر إلى المصداقية بما يؤدي إلى تقييم غير دقيق لامتثالها للمبادئ التوجيهية.

ج- برامج التدريب والتوعية

- **قيام الجهة الإشرافية بإصدار التوجيهات والأنماط الخاصة بالقطاع**

أصدر المركز دليلًا بعنوان *"الدليل الإرشادي للحد من التعاملات المالية غير الآمنة في المنظمات غير الربحية"* بهدف رفع مستوى الوعي بين المنظمات حول عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب، كما قامت الإدارة العامة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب مؤخراً بتطوير دليل استرشادي في عام 2023 يشمل العديد من المجالات المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في القطاع.

- **قيام الجهة الإشرافية بدورات تدريبية وأنشطة توعوية**

قدّم المركز بالتعاون مع أكاديمية خارجية، مجموعة من الدورات التدريبية، وتضمنت قسمًا مخصصًا يتناول مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، كما يقوم المركز الوطني حالياً بتنفيذ ورش عمل حضورية وعن بعد (افتراضية) تغطي عدداً كبيراً من منسوبي المنظمات غير الربحية في المواضيع والمستجدات الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. ومن جانبه أوضح مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية أنه يتم تنظيم ورش عمل متخصصة حول مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب للمنظمات التي تم منحها تصريحًا للعمل في الخارج.

3/العقوبات المتناسبة والرادعة والفعالة

- **الإنذارات / العقوبات الإدارية**

أظهر المركز التزامه بضمان الشفافية والمساءلة داخل القطاع من خلال العديد من الإجراءات الرادعة، كما اتخذ المركز خطوات مهمة للتنظيم والإشراف على المنظمات، كما قام المركز بإصدار عدة تنبيهات وإنذارات، وقرارات تشمل العزل والدمج وإعادة التشكيل.

- **الإجراءات التصحيحية**

وفقاً لنتائج التقييم، فإن المركز يقوم بمتابعة الإجراءات التصحيحية مع المنظمات غير الربحية غير الملتزمة بالمتطلبات للتحقق من معالجة تلك الملاحظات بالشكل الفعّال والمطلوب.

تصنيف مخاطر المنظمات غير الربحية

سجلت الجمعيات الأهلية أعلى مستوى من المخاطر المتبقية ويعود ذلك في المقام الأول إلى تواجدها الواسع في المملكة العربية السعودية بسبب نطاق عملياتها ومشاركة أطراف متعددة ذات صلة، بما في ذلك نقاط الضعف المذكورة سابقاً. وأظهرت المؤسسات الأهلية والصناديق العائلية نقاط ضعف أقل بكثير من تلك المحددة للجمعيات الأهلية. ويرجع ذلك إلى المتطلبات المتعلقة بآليات التمويل حيث إنه لا يحق للمؤسسات الأهلية والصناديق العائلية الحصول على التبرعات إلا من أعضائها، ويساهم تعزيز الإجراءات في هذه المجالات في الحد من نقاط الضعف وبالتالي تقليل المخاطر المتبقية المرتبطة بهذه المنظمات.

الاستنتاج العام

توفر نتائج التقييم القطاعي لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب درجة مخاطر المنظمات غير الربحية، حيث إن وجود إمكانية لسوء استخدام المنظمات غير الربحية لأغراض غير مشروعة يؤدي إلى ظهور مخاطر يجب معالجتها، واستنتاجاً لما سبق، ولغايات حماية المنظمات غير الربحية ضد سوء الاستغلال لأغراض جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتذليل العقبات وسد الفجوات، لا بد من تطبيق التدابير المناسبة في ضوء تقييم المخاطر.

انتهى،،